الدولية. فشخصية القائد في دولة مثل مصر، تلعب دوراً هاماً في تقرير سياسة البلاد. فالرئيس السادات نفسه، اعلن عن تمسكه بخطى عبد الناصر منذ سنة ١٩٧٠، لكنه، وخلال سنوات قليلة، غير السياسة الداخلية والخارجية لمصر بشكل كبير. واذا كان الرئيس الجديد لا يستطيع أن يذهب بعيداً بسبب علاقاته «الجدية» مع الولايات المتحدة، و«التقييدات» المفروضة عليه، فإن التخوف من «التحول» بعد نيسان (ابريل) ١٩٨٢، هو تخوف «قائم حتى مع بقاء السادات حياً» (يهودا شعاري، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/١٠/٢٨). ومما يعزز هذا الاعتقاد، عند الاسرائيليين، ان مبارك ليس السادات، وهو لا يمتلك قدرته على المناورة، وتنقصه «الصلاحية» العالمية و«الصلاحية» المصرية الكبيرة التي كانت للسادات. وحتى الآن لا يمكن معرفة مدى قدرته على امتلاك «قوة الصلاحيات السياسية والقومية» ميخائيل اساف، **دافار**، ١٩٨١/١٠/٢٢).

والى جانب دور القائد في دول العالم الثالث، هناك طبيعة «عدم» الاستقرار التي تمتاز بها تلك الدول. ففي دولة مثل مصر، يعدّ عدم الاستقرار فيها قضية «جوهرية» وليس ظاهرة «عابرة». وحسب تحليل المصادر الاسرائيلية، فإن الواقع المصري «يخلق» مشكلات اقتصادية وديموغرافية أساسية «تتغذى» عليها المعارضة المتزايدة من اليمين ومن اليسار. وقد تمثلت تلك المشكلات في مصر، خلال السنوات الماضية بما يلي:

١ ــ التزايد الطبيعي الكبير في عدد السكان وهجرة السكان من القرية الى المدينة.

٢ ــ عدم التوافق بين نسبة النمو الاقتصادي وزيادة عدد السكان.

٣ ــ النقص في القوة البشرية المؤهلة والمخلصة، التي تشكل اساس التطور التكنولوجي والاداري، اضافة: الى الفائض في المثقفين الذين يفتقرون الى التأهيل المناسب. ويحمل الانتقال الكثيف من الريف الى المدينة، ازمة اجتماعية حضارية «يؤدي الى ازدهار التعصب الديني» (داني زامير، **عل همشمار**، ١٩٨١/١٠/١٢).

ويولد النمو الاقتصادي السريع استقطابا اجتماعياً عميقاً. وتشكل جميع هذه الامور «القاعدة» للغليان لدى المعارضة. وان التجربة الايرانية تعلم، انه حتى الجيش المنضبط والقوي «لا يكون محصناً امام جرثومة التعصب الديني»؛ وتلقى ظواهر عدم الاستقرار هذه، الدعم والاستغلال من قبل اوساط خارجية، سواء على الصعيد المحلي او الدولي.

لذلك، وعلى ضوء هذا التقييم الاسرائيلي لطبيعة القائد ودوره، وتركيبة الدول في العالم الثالث غير المستقرة، يتوقع الاسرائيليون، ان يظهر مبارك بعض «العناد» بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، حيث يضمن له هذا الموقف «العودة» الى الصف العربي. وقد علمت التجربة الاسرائيليين ان التصريحات حول الاستمرار، شكلت اكثر من مرة «المقدمة للتغيير الجوهري» (**المصدر نفسه**). ومن اجل منع حدوث مثل هذه المحاذير يشدد الاسرائيليون على تحقيق اتفاق كامل مع المصريين في موضوعين هما: الحكم الذاتي والتطبيع. ويرون ان هذه المواضيع يجب الا تبقى بدون حل حتى موعد الانسحاب الكامل، لأنه بعد ان «تفقد» اسرائيل ورقة اخلاء سيناء «ستبقى مع المشكلة بدون وسيلة للمساومة» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/١٠/٢٨). وربما كان هذا هو المضمون الحقيقي، للعبارة التي وردت في قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي، والتي تقول: لقد «خلق وضع جديد». ولم يكن المقصود بذلك، التزام اسرائيل باتفاقية السلام، بل الحاجة لتجسيد تطبيع العلاقات، وتنفيذ الحكم الذاتي بشكل سريع بعد موت السادات.

ضمانات للمستقبل: ولا يكتفي الاسرائيليون بالتزامات مصرية تجاههم تقتضر على اعلان التمسك باتفاقيات كامب ديفيد، وكل الخطوات الاخرى الناتجة عنها، بل انهم يريدون «ضمانات» ابعد بكثير من ذلك؛ تتعلق باستمرار التزام مصر بالسياسة الاميركية اولاً، والدخول سريعاً في «اختبار» للنوايا من خلال التصدي للقوى المناهضة للخط الاميركي على الصعيد الاقليمي ثانياً.

ضمانة الارتباط بواشنطن: وتعدّ «ضمانة» الارتباط مع واشنطن القاعدة الاساسية لاستمرار بقاء مصر موالية للغرب، بكل ما يمثله ذلك من